

17 May 2011

Arabic

# مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة ١٢٢٣

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، ١٧ أيار/مايو ٢٠١١، الساعة ١١/١٠

الرئيس: السيد وانغ كون ..... (الصين)



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.11-63964 291113 031213



\* 1 1 6 3 9 6 4 \*

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٢٢٣ لمؤتمر نزع السلاح.

لعلكم تذكرون أنني أحطكم علماً، في ٣ أيار/مايو ٢٠١١، بأني تلقيت رسالة بتاريخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١١ من السيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، وهي موجهة إليّ بصفتي رئيساً للمؤتمر. وقد أعلمني الأمين العام للأمم المتحدة، في تلك الرسالة، بنبئته تعيين السيد قاسم - جو مارت توكايف، المدير العام لمكتب الأمم المتحدة بجنيف، أميناً عاماً لمؤتمر نزع السلاح وممثلاً شخصياً له لدى المؤتمر. كما طلب مني السيد بان كي مون أن أسعى إلى الحصول على موافقة المؤتمر على ذلك وذلك عملاً بالمادة ١ من النظام الداخلي للمؤتمر. كما أعلمتكم، في هذا السياق، بأني كنت أنوي اتخاذ قرار رسمي بشأن هذه المسألة خلال الجلسة العامة الحالية ما لم يكن هناك أي اعتراض من أي عضو من أعضاء المؤتمر.

وبما أنني لم أتلق حتى الساعة أي اعتراض من أي عضو من أعضاء المؤتمر، فإنني أنوي، بعد موافقتكم، أن أردّ على الأمين العام للأمم المتحدة وأخبره بموافقة هذا المؤتمر على تعيين السيد قاسم - جو مارت توكايف، المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، أميناً عاماً لمؤتمر نزع السلاح وممثلاً شخصياً للأمين العام للأمم المتحدة.

هل يرغب أي وفد في أخذ الكلمة في هذه المرحلة من مناقشة هذه المسألة؟ لا أرى ذلك.

وعليه، فإنني سأكتب إلى الأمين العام للأمم المتحدة وأعلمه بما خلصت إليه هذه الجلسة العامة علماً بأنه، سيقوم، استناداً إلى هذا، بإضفاء صفة رسمية على ذلك التعيين.

ولقد طلب مني المدير العام، السيد توكايف، أن أنقل أطيب المنى لجميعكم. وفي حين أنه كان شديد الرغبة في الجيء إلى هنا لحضور اجتماع اليوم فإنه يتفهم جيداً ويحترم الإجراءات والبروتوكول اللاتيين فيما يخص تعيينه أميناً عاماً لمؤتمر نزع السلاح. وعليه فقد قرر الانتظار حتى يتم الفراغ من الإجراءات المذكور آنفاً قبل حضور مداوات المؤتمر. وسأرسل خطابي إلى الأمين العام للأمم المتحدة اليوم في محاولة لتيسير الانتهاء في أبكر وقت من الإجراءات ذي الصلة حتى يتسنى للسيد توكايف الجيء إلى هنا وحضور اجتماعات مؤتمر نزع السلاح في أقرب وقت ممكن.

وأودّ الآن أن انتقل إلى قائمة متحدثي اليوم.

السيد هوفمان (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): سيادة الرئيس، إن وفد ألمانيا يستفتح هذه الجلسة الثانية من جلسات المؤتمر وهو مقتنع اقتناعاً راسخاً بأن عام ٢٠١١ سيكون سنة حاسمة بالنسبة إلى مؤتمر نزع السلاح. فقد شاهدنا فعلاً علامات واضحة تدلّ على أن المجتمع الدولي لم يعد يتحمّل انسداد الأفق أمام المؤتمر وتعثره.

ولقد تبين بوضوح من المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة المنعقد عام ٢٠١٠، والاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح، ومن

الدعوة التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف، وقرار الجمعية العامة ذي الصلة أن المجتمع الدولي يتوقع أن ينجح مؤتمر نزع السلاح، أخيراً، المهمة الموكلة إليه ألا وهي التفاوض بشأن إبرام صكوك تتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار. ذلك أن السبب وراء وجود مؤتمر نزع السلاح، إنما هو في المحصلة الأخيرة، أن يكون أداة لبلوغ تلك الغاية بعينها.

وفي ضوء الزخم الإيجابي الحالي في مجال نزع الأسلحة النووية، فإن مما يؤسف له حقاً أن مؤتمر نزع السلاح لم يفلح، وبشكل يثير الأسى، حتى الآن في ترجمة هذا الأمر إلى تقدم ملموس يُحرزه. ولعلّ عام ٢٠١١ يكون آخر فرصة تتاح أمام مؤتمر نزع السلاح للبرهنة على استمرار محله من الإعراب.

لقد انعقدت الجلسة الأولى لمؤتمر نزع السلاح لهذا العام وكانت وتيرتها متسارعة للغاية. ونحن نُعرب عن شكرنا للرؤساء السابقين وللرئيس الحالي وكذلك للدول الأعضاء على ما أسهموا به وعلى الروح البناءة المتعاونة التي تحلوا بها. ومؤتمر نزع السلاح في حاجة في هذه الجلسة الثانية إلى التأسيس على تلك الجهود ومحاولة جعلها أكثر فعالية وتوجيهها نحو بلوغ الهدف الذي سبق أن ذكرته. وينبغي لجميع من يعلقون، من بيننا، أهمية عظيمة على مؤتمر نزع السلاح، كمؤسسة، أن يكون لهم اهتمام واضح بتحويله إلى مؤسسة عاملة مرة أخرى.

ولا تزال ألمانيا ملتزمة التزاماً راسخاً بالمهمة المنوطة بالمؤتمر والمتمثلة في التفاوض على إبرام صكوك في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ونحن ننتقل من افتراض أن تكريس الجهود من أجل نزع السلاح النووي وتعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار ليس حكراً على بعض الأمم أو المناطق أو الأخلاق الراسخة. بل ينبغي، على العكس من ذلك، أن يكون من الشواغل العالمية بحق.

لقد أدت المحصلة التوافقية للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم الانتشار المنعقد في عام ٢٠١٠ إلى إعادة إرساء أركان قاسم مشترك تشد الحاجة إليه من أجل تعزيز معاهدة عدم الانتشار بوصفها حجر الزاوية من النظام العالمي لعدم الانتشار النووي وركائزه الثلاث. وفي محاولة جاهدة للتأسيس على هذا الزخم المتجدد قرّر وزراء أستراليا وألمانيا والإمارات العربية المتحدة وبولندا وتركيا وشيلي وكندا والمكسيك وهولندا واليابان، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، صوغ مبادرة جديدة شاملة.

فقد عقدت وزراء خارجية تلك الدول العشر و/أو ممثلوها على أرفع المستويات اجتماعهم الثاني في برلين في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١١. وقرروا، هناك، أن يطلقوا على تلك المبادرة اسم "مبادرة نزع الأسلحة النووية ومنع انتشارها". وقد أكدوا مجدداً، في بيانهم المشترك، الذي سيعمّم بناءً على طلب الوفد الألماني نيابة عن أعضاء تلك المبادرة، بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح (CD/1908)، على نيتهم المشتركة في العمل على

تحقيق نزع الأسلحة النووية وتعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار، كما هو مبين في البيان المشترك الذي اعتمده في اجتماعهم الأول الذي انعقد في نيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. واعترافاً من هذه الدول العشر المعنية بالخطر الذي يهدق بالإنسانية جرّاء إمكانية استخدام الأسلحة النووية والحاجة إلى التصدي لمخاطر الانتشار، وتوخياً لتخفيض حجم الترسانات النووية، وتعزيز الأمن النووي وتحسين السلامة النووية، فإنها رأت أن من الملح الحدّ من المخاطر النووية وتحقيق تقدم ملموس صوب عالم يخلو من الأسلحة النووية.

سيادة الرئيس، اسمحو لي، بصفتي ممثل البلد المضيف لهذا الاجتماع، أن أزود الوفود بشرح موجز فيما يتعلق بما يسمّى إعلان برلين. فهو يحتوي على أربعة مقترحات ملموسة بشأن العناصر الرئيسية لخطة العمل المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم الانتشار المعقد عام ٢٠١٠. وتؤكد الدول الأعضاء في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح مجدداً التزامها بإضفاء طابع عالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والعمل على دخولها حيز النفاذ في وقت مبكر. وستحث تلك الدول التي لم توقع و/أو تصدق على تلك المعاهدة حتى الآن على أن تفعل ذلك، كما أنها ستواصل دعم اللجنة التحضيرية التابعة لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وعلاوة على ذلك، فإن أعضاء مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح تعلن أنها بصدد إعداد مسودة استمارة معيارية للإبلاغ يمكن للدول الحائزة للأسلحة النووية استخدامها، كما شجع على ذلك المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم الانتشار المعقودة في عام ٢٠١٠. وستدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى دراسة هذا المقترح في الاجتماع الذي سيعقد في باريس في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١.

وعلاوة على ذلك، فإن أعضاء مبادرة نزع الأسلحة النووية ومنع انتشارها، إذ يشددون على أن إقامة نظام فعال لعدم الانتشار إنما يصبّ في خانة المصلحة الأمنية المشتركة لجميع الأمم، ويعترفون بالدور الهام الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إطار التحقق من امتثال الدول لالتزاماتها فيما يتعلق بعدم الانتشار النووي، سيواصلون أيضاً الدعوة بشكل ثنائي ومتعدد الأطراف إلى التطبيق الشامل للبروتوكولات الإضافية التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في المناطق التي ينتمون إليها. وتلك الدول على استعداد لتقاسم خبراتها وأفضل ممارساتها ولتقديم المساعدة القانونية وغيرها من أنواع المساعدة.

غير أن أكثر المقترحات وثيقة بالموضوع، من وجهة نظر جنيف، المقترح المتعلق بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ويشدد أعضاء مبادرة نزع الأسلحة النووية ومنع انتشارها على أن مسألة الشروع في مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تنصدر أجندتهم المشتركة. ويشير بيان برلين إلى القناعة شبه العالمية بوجود وقف إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في الأسلحة النووية وإلى أنه لا يمكن لأحد أن يشكك ألبتة في وثيقة إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بالسعي نحو تحقيق الهدف الذي نصبو إليه في المدى البعيد فيما يتعلق بإيجاد عالم يخلو من الأسلحة النووية. وفي حين يعترف

الأعضاء بوجود التصدي للشواغل الأمنية في سير المفاوضات فإنهم يذهبون إلى أن تلك الشواغل لا يجب أن تمول دون الشروع في مثل تلك المفاوضات.

وقد أعلن أطراف مبادرة نزع الأسلحة النووية ومنع انتشارها بوضوح، وبشكل خاص، أنهم يفضلون دائماً التفاوض بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية داخل إطار مؤتمر نزع السلاح. وهم يرون دعماً يكاد يكون شاملاً بين الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح لعملية الشروع في المفاوضات بشأن تلك المعاهدة وهي عملية تأخرت طويلاً.

والسيد بان كي مون هو الذي أثار، في بيانه الأخير الذي ألقاه أمام مؤتمر نزع السلاح، إمكانية إرساء قواعد عملية غير رسمية لبناء الثقة بغية بلورة وتيسير عملية تفاوضية رسمية بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد شارك كل من أستراليا واليابان، وهما من الدول الداعية إلى مبادرة نزع الأسلحة النووية ومنع انتشارها والأطراف فيها في استضافة سلسلة من اجتماعات الخبراء خارج إطار مؤتمر نزع السلاح لدراسة الجوانب التقنية لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وهذه المبادرة تحظى بالدعم الكامل من جانب الوفود الأعضاء في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، ومن المأمول أن يشارك جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح والدول التي تتمتع بمركز المراقب فيه، مشاركة نشطة في المناقشات القادمة التي ستبدأ من ٣٠ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه.

كما عمل أطراف مبادرة نزع الأسلحة النووية ومنع انتشارها على وضع ورقة عن التحقق الفعلي من معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وذلك بهدف الإسهام في وضع الأساس التقني اللازم لحل مجموعة معقدة من المسائل المتعلقة بهذه القضية. وبعض تلك المسائل يقتضي إجراء مداورات تقنية - عالمية تلمس جوهر الموضوع. وعليه فقد جاء في بيان برلين أن الأطراف في مبادرة نزع الأسلحة النووية ومنع انتشارها يرون أن إنشاء مجموعة من الخبراء العلميين يكلفون بمهمة دراسة الجوانب التقنية لمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يمكن أن يسهل الشروع في المفاوضات ويسهم في ذلك.

ومن نافلة القول إن الأطراف في تلك المبادرة سيواصلون العمل على البدء فوراً في مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح. وهم يرون، في الوقت ذاته، أن من الضروري البعث برسالة قوية بشأن عزمنا المضي في هذه القضية. وعليه فإننا نرى جازمين أنه إذا ظل مؤتمر نزع السلاح غير قادر على التوصل إلى اتفاق بشأن الشروع في مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في دورة عام ٢٠١١، فإننا سنطلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي طرحت عليها بالفعل مسألة إعادة تنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح والمضي بالمفاوضات المتعددة الأطراف حول نزع السلاح قُدماً، أن تتصدى لهذه القضية والنظر في السبل الكفيلة بالمضي في تنفيذ الهدف المتمثل في البدء في مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

ويقتصر بيان برلين على وضع مقترح ملموس بشأن الإجراءات التي يتعين اتخاذها بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية غير أن ذلك لا يعني ضمناً، وبدون ريب، أن المفاوضات بشأن إبرام تلك المعاهدة تصبّ فقط في مصلحة مبادرة نزع الأسلحة النووية ومنع انتشارها فيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح. والحقيقة أن أطراف تلك المبادرة يرحّبون بتحقيق تقدم مستدام، ضمن برنامج عمل متوازن، بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وما إلى ذلك من بنود جدول الأعمال كذلك.

وما زال أطراف مبادرة نزع الأسلحة النووية ومنع انتشارها على قناعة راسخة بأن العمل الموضوعي المتجدّد في إطار مؤتمر نزع السلاح، والمفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بشكل خاص، لن يبعث فقط برسالة تشجيعية قوية إلى المجتمع الدولي بل أن يثمر أيضاً فوائد أمنية لجميع من يهمهم الأمر، وسنكون من الشاكرين لو تفضل أكبر عدد ممكن من الوفود بدعمنا في هذا المسعى.

**السيد ماثيديو سوارس (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):** سيادة الرئيس، أودّ أن أتصدّى لمسألة عضوية مؤتمر نزع السلاح. وآمل أن تتمكن الوفود الأخرى أيضاً من إبداء تعليقاتها وطرح أفكارها بشأن هذه المسألة الهامة.

إن المادة ٢ من النظام الداخلي تنص على أن يتم استعراض عضوية مؤتمر نزع السلاح على فترات زمنية منتظمة. غير أنني لا أذكر، على الأقل منذ أن بدأت عملي هنا ممثلاً دائماً لدى مؤتمر نزع السلاح، أن هذه المسألة قد تمت دراستها. وهذه ليست قضية تحتاج إلى بند محدد في جدول الأعمال، ذلك لأن التعامل معها هو أمر تضمّنه أصلاً مواد النظام الداخلي. وعلاوة على ذلك، ليس هناك من يستطيع أن ينكر أنها مسألة هامة لسير المؤتمر.

وينبغي لنا، أولاً، أن ننظر في معنى عبارة "استعراض العضوية". وأنتم ستفقون معي، فيما أرى، على أن العبارة ترتبط، دون ريب، بالتوسع في العضوية، ذلك أنني لا أعلم أن أي دولة عضو ترغب في التنازل عن مقعدها في المؤتمر. واستعراض العضوية يعني مناقشة سبل قبول دول أخرى أعضاءً.

وعندما أنشئ مؤتمر نزع السلاح من قِبَل الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨، وكان في ذلك الحين ما زال يحمل اسم لجنة نزع السلاح، حُدّدت عضويته بـ ٤٠ دولة. وكان المؤتمر، بالمقارنة مع الهيئات التي سبقته، وهي اللجنة العشرية لنزع السلاح (١٩٥٩-١٩٦٠) واللجنة الثمان عشرية لنزع السلاح (١٩٦٢-١٩٦٩) ومؤتمر لجنة نزع السلاح (١٩٦٩-١٩٧٨)، وهذه الهيئة الأخيرة بلغ عدد أعضائها ٣١ عضواً، يمثل تطوراً ديمقراطياً. غير أن فكرة الإبقاء على عدد قليل من الأعضاء إنما كانت متأصلة في سياق الحرب الباردة وتحقيق التوازن بين الشرق والغرب ومجموعات عدم الانحياز. ومن التدابير الأخرى التي يجدر بنا التذكير بها في السعي نحو إضفاء

طابع ديمقراطي على هذا المجال القرار الذي خرجت به الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، وهو يرد في الفقرة ١٢٠ (د) من الوثيقة الختامية والقاضي بإنشاء منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح يتناوب على شغله جميع أعضائه.

وهناك عنصر آخر من عناصر مناقشاتنا ويتمثل في وجود عدد كبير من الدول غير الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، ممن يطلب، وفقاً للفرع التاسع من النظام الداخلي، المشاركة في أعماله. وفي عام ٢٠١١، تم قبول نحو ٣٨ دولة غير عضو في رحاب مؤتمر نزع السلاح. وقد أبدت تلك الدول اهتمامها، وهي تواكب مناقشاتنا، وأدلت العديد منها ببيانات منتظمة وقدمت مساهمات دورية. وبينت عدد منها بشكل رسمي، اهتمامها بأن تصبح أعضاء كاملة الحقوق في المؤتمر. وهذه حقائق لا سبيل إلى تجاهلها.

وهيئتنا لا تحتاج، من حيث المبدأ ونظراً لقاعدة توافق الآراء، إلى أن تهتم لمسألة التمثيل الجغرافي وذلك على النقيض مما يحدث في محافل الأمم المتحدة الأخرى التي توجد فيها إمكانية التصويت. وعليه فإن البرازيل تود أن تشجع مؤتمر نزع السلاح على الانخراط في هذا النقاش بداية من فترة ولايتكم وأن يتواصل ذلك النقاش من جانب الرؤساء الذين يلونكم.

والبرازيل تنظر إلى مسألة توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح من زاوية جدّ إيجابية. ونحن نفهم أن توسيع العضوية من شأنه أن يضمن مشاركة أوسع نطاقاً في هذا المحفل. ويجب علينا أن نتذكر أن الدول التي تتمتع بمركز مراقب تشارك أيضاً في محافل أخرى ذات صلة بنزع السلاح بما في ذلك في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأنها تستطيع، أن تضيف إسهامات هامة إلى أعمال مؤتمر نزع السلاح بل إنها أضافت ذلك بالفعل.

وأخيراً، علينا أن ننظر في أفضل السبل لضمان استمرارية هذا النقاش، على أساس تدريجي، حتى نشعر بإمكانية اتخاذ قرار في هذا الصدد. وسيكون الصمت وعدم التحرك أمرين يصعب فهمهما. ولا يمكن أن يكون موضوع توسيع عضوية المؤتمر من التابوهات، فهذا أمر يتعلق بمناقشة هامة سياسياً ومن شأنه، دون ريب، أن يسهم في الجهود الرامية إلى توكيد سبب وجودنا ألا وهو نزع السلاح.

**السيد لي يانغ (الصين) (تكلم بالصينية):** سيادة الرئيس، لقد أصغى الوفد الصيني بعناية إلى البيانات التي أدلت بها للتو الدول التي يعينها أمر توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح. وترى الصين أن هذا النوع من التواصل المنفتح الشفاف سيساعد الدول التي تتمتع بمركز مراقب على التفاهم بشكل أفضل بشأن مسألة توسيع العضوية وسيخلق مناخاً إيجابياً في سياق معالجتنا لهذه القضية الهامة. ومؤتمر نزع السلاح، - باعتباره المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد، والذي يؤثر ما يقوم به من عمل على السلم والاستقرار والأمن في العالم يحظى باحترام كبير من قِبَل المجتمع الدولي. ولهذا السبب بالذات حافظ المؤتمر دائماً وأبداً، ومنذ نشأته، على انفتاحه. وينبغي له، وفقاً لأحكام نظامه الداخلي ذات الصلة، أن يعقد مناقشات منتظمة بشأن مسألة توسيع عضويته.

والصين تقدر الجهود التي تبذلها الدول التي تتمتع بمركز مراقب من أجل تعزيز العملية المتمثلة في السيطرة على الأسلحة ونزعها على الصعيد الدولي. وقد لاحظنا أن هناك منذ سنوات عدّة، عدداً من البلدان التي تتطلع بلهفة إلى الانضمام إلى مؤتمر نزع السلاح والتي شاركت بهمة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة التقليدية، واللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة وغير ذلك من أنشطة تحديد الأسلحة ونزع السلاح. بل إن بعض الدول ترأست المؤتمرات الاستعراضية للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأسهمت في الوثائق الختامية لتلك المؤتمرات. وعلاوة على ذلك، فإن الصين ترى أنه ينبغي عقد مشاورات موسعة شفافة بشأن مسألة توسيع مؤتمر نزع السلاح، وعلينا، وفقاً لمبدأ توافق الآراء، السعي إلى إيجاد حل يكون مقبولاً لدى جميع الأطراف.

**السيد غارسيا (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية):** سيادة الرئيس، أود، بالنيابة عن المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة لدى مؤتمر نزع السلاح، أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق تقديرنا الجماعي لكم ولممثلي البرازيل والصين الموقرين، لما أعريتم عنه من دعم لمناقشة مسألة عضوية المؤتمر وتوسيعها. ونود أيضاً أن نعرب لكم عن شكرنا لمبادرتكم إلى الاجتماع بنا وإقامة حوار معنا بشأن قضايا نزع السلاح العامة وكذلك عن مسألة توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح، بمعية رؤساء الدورة الستة والمنسقين الإقليميين والبرازيل. ولقد لاقى تلك الفرصة أعظم الترحاب لأهميتها لأنها لا تقدر بثمن ولأنها أتاحت مناقشة هذه المسائل. ونحن نعترف ونقدر حق قدرها آراء الصين الإيجابية عن شواغل المجموعة غير الرسمية وكذلك ما تتحلون به، كرئيس لمؤتمر نزع السلاح، من قيادة ودينامية.

وكما تعلمون فإن المجموعة غير الرسمية تشكلت في عام ٢٠٠٩ كوسيلة تلجأ إليها الدول المراقبة في مؤتمر نزع السلاح لطرح شواغلها الجماعية بشأن توسيع العضوية بشكل أكثر فعالية، ولتشجيع وتيسير مشاركة الدول المراقبة في أعمال المؤتمر. ونحن نقر بالمدعم الذي تلقيناه من أعضاء مؤتمر نزع السلاح ومن أمانته العامة ونشكر لهم ذلك. وقد أولينا اهتمامنا، منذ العام الماضي، لعقد حوارات مع كل من رؤساء مؤتمر نزع السلاح. ونلنا هذا العام شرف التحوار مع الصين وكندا وشيلي، كما سررنا بذلك، ونحن نتطلع إلى العمل مع بقية رؤساء هذا المؤتمر.

وإن دعوتنا المحددة إلى تعيين مقرر أو منسق خاص إنما جاءت للشروع في مناقشات بشأن هذه القضية لا لإصدار حكم مسبق على أي محصلة معينة أو افتراض حدوثها في أعقاب السابقة التي وضعها مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠٠١. والمجموعة غير الرسمية تتطلع إلى تعيين مقرر خاص في أقرب الآجال. وفي هذا الصدد نعرب عن امتناننا العميق لصديقنا العزيز ممثل البرازيل الموقر لموافقته على أن يكون من أنصار قضية توسيع العضوية.

وتلاحظ المجموعة غير الرسمية موقف بعض الوفود القائل بأن مسألة العضوية قد لا تفعل شيئاً سوى التشويش على عمل مؤتمر نزع السلاح. غير أننا نودّ أن نذكر زملائنا بأن النظام الداخلي للمؤتمر يدعو، فعلاً، إلى الاستعراض الدوري للعضوية، وبأن الكثير يعتقدون فعلاً، أن ذلك يتيح فرصاً للمساعدة على حقن هذا المؤتمر بشعور دينامي.

سيادة الرئيس، لقد قلتم، في أحد بياناتكم السابقة، "إننا جميعاً مبحرون في السفينة ذاتها وعلينا أن نتعاون".

**السيد زاكوف (بلغاريا) (تكلم بالإنكليزية):** سيادة الرئيس، لما كانت هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفدي الكلمة في ظل رئاستكم اسمحو لي بأن أعرب عن امتناني لكم، وللرئيسين السابقين، وكذلك لجميع رؤساء الدورة، على الجهود التي ما فتئت تبذل دون كلل من أجل دفع عجلة أعمال المؤتمر قدماً. وبلغاريا ترى أن مناقشة مسألة توسيع العضوية تأتي في أوانها وهي على جانب كبير من الأهمية وذلك لأنّ التزام الدول المراقبة الراغبة في الانضمام إلى مؤتمر نزع السلاح يستحق الاعتراف به كما يجب.

إن بلدي لم يأل جهداً في عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢، وقد كان إذّاك مقررًا خاصاً معنياً بتوسيع العضوية، في التجاوب مع الطلبات التي تقدمت بها الدول المراقبة الراغبة في الانضمام إلى المؤتمر كدول كاملة العضوية. وموقف بلغاريا لم يتغير في هذا الصدد. فهي تدعم بثبات توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح، ونحن نرى أن طلب الدول المراقبة في هذا السياق طلب مشروع. وكما تنص عليه مواد النظام الداخلي فإن عضوية المؤتمر ينبغي أن تخضع للاستعراض على فترات منتظمة. وتعتقد بلغاريا أن ذلك لم يحدث على مرّ السنوات العشر الماضية.

ولقد سمعنا، هذا العام، في عدد من البيانات، أن مؤتمر نزع السلاح لا يعمل في فراغ. ولهذه الحقيقة دلالتها أيضاً عندما ناقش مسألة توسيع عضويته. وقد أظهر مجتمع الأمم المتحدة، منذ أكثر من ٦٠ عاماً، بوضوح أننا لا نستطيع إحلال السلام وتحقيق النمو الاقتصادي والرخاء في المجتمع إلاّ عن طريق التعاون والتعاقد. ولقد وعى جميعنا دروسنا التي استخلصناها من القرن العشرين وينبغي لنا، ونحن الآن في القرن الحادي والعشرين، أن نؤسس على تلك الدروس وأن نخطو المزيد من الخطوات لتعزيز التعاون والثقة المتبادلة وبناء الثقة.

وبلغاريا تعتقد اعتقاداً راسخاً أن التعاون وتبادل الأفكار والآراء المتماثلة عن الأمن والاستقرار العالميين، هما من الشروط المسبقة لحل القضايا الثنائية والإقليمية. ولقد علمنا التاريخ أن اتباع نهج شامل هو أمر أكثر فعالية وفائدة من اتباع نهج إقصائي. وستواصل بلغاريا دعمها الثابت لتوسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح حتى يستوعب أعضاءً جُدداً وستستمر في الاضطلاع بدور بناء في إطار هذه الجهود. ونحن نعتقد بأن عضوية مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن تكون لها علاقة بحقائق القرن الحادي والعشرين.

واسمحوا لي بأن أختتم حديثي بأن أقول لكم إننا ندعم دعماً كاملاً الدعوات التي أطلقت لتعيين مقرر خاص يُعنى بتوسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح، وإننا سنكون سعداء لرؤية السفير ماسيدو سوارش يضطلع بهذا الدور. وأود أن أؤكد له على الدعم الكامل لوفد بلغاريا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بالسفيرة زابيا إلى مؤتمر نزع السلاح.

السيدة زابيا (هنغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): سيادة الرئيس، يشرفني أن أتحدث بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ولما كانت هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة في هذه الهيئة الموقرة وفي هذه القاعة الجميلة، ولما كانت هذه هي المرة الأولى كذلك التي يأخذ فيها الاتحاد الأوروبي الكلمة في ظل رئاستكم، اسمحوا لي، أولاً وقبل كل شيء، أن أهنتكم على تسلمكم مهام رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أؤكد لكم دعمي الكامل وكذلك دعم الاتحاد الأوروبي للجهود التي تبذلونها لتوجيه أعمال هذا المؤتمر.

اسمحوا لي بأن أذكركم بتعلقنا الطويل الأمد بموضوع توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح. فنحن ندعم الدعوة التي أطلقتها المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة في المؤتمر، بما فيها بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، إلى تعيين مقرر خاص يُعنى بتوسيع عضوية المؤتمر في عام ٢٠١١.

ونحن نأمل صادقين أن نحقق بعض التقدم الملموس فيما يخص هذه المسألة خلال جلسات المؤتمر في عام ٢٠١١. والحقيقة أن من الأهمية بمكان الشروع في التفكير في توسيع العضوية لسببين: أولهما أن للمؤتمر ولاية للقيام بذلك على أساس دوري، كما تنص على ذلك الفقرة ٢ من الفرع "أولاً" من النظام الداخلي ولأننا لم نقم بذلك منذ أمد بعيد. وثانيهما، ولعل ذلك هو الأهم، لأننا نعتقد أن الوقت قد حان الآن للنظر في مسألة التوسيع.

إن الاتحاد الأوروبي على استعداد للعمل مع الوفود الأخرى ولا سيما مع السفير ماسيدو سوارش من البرازيل، بصفته المرشح المحتمل لشغل منصب المقرر الخاص المعني بهذه المسألة. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على أن تعيين مقرر خاص لا يقطع بحكم مسبق بشأن أي نتيجة محددة حول التوسيع. فهو ليس إلا بداية العملية.

وإن مناقشة توسيع المؤتمر ليست بديلاً ألبته لبرنامج العمل والمفاوضات الموضوعية. والحقيقة أن المناقشة قد تمثل مساهمة إيجابية في إعادة تنشيط المؤتمر وذلك بفضل ضخ حياة جديدة فيه وطرح أفكار غضة.

السيدة أندرسن - غيمارايش (البرتغال) (تكلمت بالإنكليزية): سيادة الرئيس، حضرات الزملاء الموقرين، اسمحوا لي أن أبدأ بياني الأول في مؤتمر نزع السلاح، بالاعتراف، أولاً وقبل كل شيء، بما للمؤتمر نفسه من فضل لمساهمته في تشكيل تصاميم المعاهدة المتعددة

الأطراف الحالية. ورجائي أن تكون هذه الهيئة، في أقرب وقت ممكن، في موقف يمكنها من استعادة الدور المركزي التي هي به حديرة.

سيادة الرئيس، أودّ أن أقر بقيادتكم وأن أثني على الطريقة التي أدرتم بها المؤتمر مما ينمّ عن اقتدار ومهنية. فأنتم تضطلعون بدور رئيسي في تعزيز الحوار بين الأعضاء والدول المراقبة في إطار الشفافية. وبذا، وبالنيابة عن وفدي، أود أن أعرب لكم عن شكرنا وأتمنى لكم دوام التوفيق في إدارة شؤون الرئاسة ولكم أن تعتمدوا على دعمنا.

واسمحوا لي بأن أضيف بعض الكلمات إلى ما قاله المندوب الفلبيني نيابة عن المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة لدى مؤتمر نزع السلاح، وإلى البيان الذي ألقى نيابة عن الاتحاد الأوروبي، ونحن نؤيد كل ذلك تمام التأييد. وكما أرى المؤتمر، وأشدد على أن رأيي إنما هو رأي وافد جديد، لعله ما زال يستفيد من وجهة نظر أكثر غضارة، فإن هناك، على الأقل، مسألة واحدة يمكن لجميعنا الاتفاق عليها. فمؤتمر نزع السلاح يحتاج إلى العودة إلى بضاعته الجوهرية ألا وهي التفاوض بشأن إبرام معاهدات متعددة الأطراف لنزع السلاح. وما زال الاتفاق على استئناف المفاوضات من قبيل السراب. غير أن ما ليس سراب هو تآكل مؤتمر نزع السلاح. ذلك أنه ما من يوم يمر إلا وفوتت فيه فرصة. وعلينا أن نختار إما بين إيجاد حل في إطار هذه الهيئة أو النظر في الخيارات الأخرى. وكلا الخيارين محترم إلا أننا نعتقد أن مؤتمر نزع السلاح ما زال شيئاً مهماً.

وهنا يأتي دور التوسيع. فالتوسيع عوضاً عن أن يكون مغرماً فإنه سيكون من أوراق مؤتمر نزع السلاح الراجحة. وهو يمثل فرصة جديدة سانحة وبداية جديدة. وسيعمد المزيد من الأعضاء على فتح أبواب الانضمام إلى المؤتمر دون إقصاء لأحد بما يعكس بشكل أفضل عالم اليوم أي عالم أكثر شفافية، وأكثر ديمقراطية ولم لا؟، وينبغي لنا ألا يغيب عن بالنا أنه على الرغم من محدودية عضوية المؤتمر فإن قراراته عالمية الطابع. فهي تهمنا جميعاً. وعلاوة على ذلك، فإن مجرد وجود بلدان مهتمة بالانضمام إلى المؤتمر رغم العواصف الهوجاء، يمثل إعلاناً قوياً لا لبس فيه يشدد على وثاقة صلة المؤتمر بعالم اليوم. ونحن نعتقد أن هذه النقطة تستحق دراسة جديدة. فالتوسيع ليس هو الحل في حد ذاته وإنما هو جزء من الحل حتى يكون المؤتمر معافى ويُعمّر.

بعد كل ما قلته اسمحوا لي بأن أضيف أننا لا نسعى إلى استصدار قرار بشأن التوسيع اليوم، أو أي وقت قريب، للعلم. وما ناقشه هنا اليوم هو تعيين مقرر خاص يُعنى بتوسيع عضوية المؤتمر وذلك لا يعني أي حكم مسبق على أي حصيلة معينة. وإني لأذكر أن المؤتمر قد عيّن، في عام ٢٠٠١، مقررًا خاصاً دون أن يتوصل في مرحلة لاحقة، إلى أي قرار بشأن التوسيع. ويقيم هذا المثال الدليل، بشكل واسع، على غياب صلة تلقائية بين تعيين مقرر خاص وبين اعتماد قرار بتوسيع العضوية. والواقع، أن حل هذه المسألة قد يكمن في هذا الفهم: أن التعيين لا يُعد حكماً مسبقاً على الخروج بأي نتيجة محددة.

**السيد كور (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية):** سيادة الرئيس، أود أن أضيف بعض الملاحظات من منطلق وطني، إلى الملاحظات الواردة في البيان الذي سبق الإدلاء به نيابة عن الاتحاد الأوروبي والذي تقره أيرلندا بالكامل، بطبيعة الحال.

تعد أيرلندا من أحدث البلدان التي أصبحت أعضاء في هذا المؤتمر حيث انضمت إلى جانب أربعة بلدان أخرى في عام ١٩٩٩. وقد قُدم طلب انضمامنا إلى العضوية منذ حوالي ١٧ عاماً خلت. وفي ٥ آب/أغسطس ٢٠١١، ستكون أيرلندا أكملت سنتها الثانية عشرة في عضوية مؤتمر نزع السلاح. غير أن هذه المناسبة ليست فرصة للاحتفال من جانبنا حيث إنه من دواعي حيبة أمل بلدي الكبرى أننا لم نرَ المؤتمر، طوال مدة عضويتنا، ينخرط في أعمال التفاوض التي من أجلها أنشئ. ومع ذلك فإننا نتعاطف جداً مع البلدان التي لم تقبل في عضوية هذا المؤتمر رغم أنها قدمت طلبات بذلك منذ أمد بعيد يرقى في بعض الحالات إلى حوالي ٣٠ عاماً؛ وما ذلك إلا لأننا كنا، حتى عام ١٩٩٩، نحتل مقاعد المراقبين.

وإنهماك بلدي في قضايا نزع السلاح لم يبدأ من انضمامنا إلى عضوية المؤتمر. بل هو يعود، على العكس من ذلك، إلى عقود كثيرة خلت. وبالمثل، فإن هناك بلداناً تستبعد، اليوم من عضوية هذه الهيئة رغم أنها تنشط في طائفة كبيرة من المحافل المتعددة الأطراف الأخرى، بما في ذلك محافل تعمل في مجال نزع السلاح. ويعتقد بلدي أن زيادة عدد أعضاء المؤتمر قضية تستحق أن تولى عناية فورية وذلك إلى جانب بذل الجهود لاستئناف العمل الموضوعي وإعادة النظر في أساليب العمل. وعليه فإن وفدي يدعم، على النحو الكامل، البيان الذي أدلى به السفير ماسيدو سوارش من البرازيل صبيحة هذا اليوم والذي حاز على دعم سائر الوفود. وتأمل أيرلندا في إمكانية إحراز تقدم في هذا المجال خلال العام الحالي.

**السيد تيلوردي (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية):** سيادة الرئيس، اسمحوا لي بأن أتحدث نيابة عن مجموعة أوروبا الشرقية. والمجموعة تشدد على أهمية تكيف المؤتمر مع الواقع القائم اليوم من حيث تجنب الإقصاء، وتوخي الشفافية وإفساح المجال أمام المزيد من الإسهامات التي يقدمها جميع أعضاء المجتمع الدولي في عملية نزع السلاح. والمجموعة تعترف بالتطلعات المشروعة لكل البلدان إلى المشاركة في عمل المؤتمر والانخراط في تعزيز الأمن العالمي. وفي هذا الصدد، فإن المجموعة ترحّب بمبادرة الرئاسة الحالية القاضية بتنظيم مناقشة صريحة عن توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح.

وتنص الفقرة ٢ من القسم طاء من النظام الداخلي على أن المؤتمر ملزم باستعراض عضويته على فترات منتظمة. وقد ركز المؤتمر، على مر العقود الماضية، على توسيع عضويته عدة مرات كما أن تلك العضوية ازدادت ستّ مرات منذ إنشائه. وتم فعلاً مناقشة مختلف الخيارات والاقتراحات في الماضي عندما طرحت مسألة عضوية المؤتمر على جدول الأعمال.

وفي الختام، فإن المجموعة تؤيد الدّعوات إلى تعيين مقرر خاص يُعنى بتوسيع عضوية المؤتمر كما ينعكس ذلك في الملخص الذي قدمه الرئيس عن الاجتماع الرفيع المستوى المعني

بإعادة تنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح. وودع المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح التي عقدت في نيويورك قُدمًا. والمجموعة ملتزمة أيضاً بالانخراط في مشاورات ببناءً بغية معالجة قضية زيادة أعضاء المؤتمر.

**السيد أويارسي (شيلي) (تكلم بالإسبانية):** سيادة الرئيس، أودّ، أولاً، أن أعرب عن شكري لسفير ألمانيا لمشاطرته هواجس أطراف مبادرة نزع الأسلحة النووية ومنع انتشارها مع أعضاء هذا المؤتمر. وإني لأعتقد أن هذه المسألة هامة جداً ليس فقط بالنسبة إلى التفاوض بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بل أيضاً لحفز العمل في هذا المحفل.

كما أود أن أعرب عن تقديري للبيانات التي أدلي بها اليوم ولا سيما بيان سفير الفلبين. وأود أن أقول إن شيلي دعمت دائماً وأبداً المحافل المتعددة الأطراف، والطابع العالمي للصكوك المبرمة والنفوذ الذي تمارسه تلك الصكوك والمؤسسات والآليات المتعددة الأطراف. ونحن نعتقد أن مسألة انخراط ومشاركة جميع الدول المهتمة، طبقاً للمواد ذات الصلة من النظام الداخلي، ينبغي أن تكون موضوع نقاش وتقييم ببناءً. وعليه فإننا نرى أن زيادة عدد الأعضاء من زاوية إيجابية، أولاً، لأسباب إجرائية سبق الكلام عنها هنا، وثانياً، لأسباب سياسية وهي، في نظري، ذات علاقة أوثق.

ولا جدال في أن مساهمات المراقبين لدى مؤتمر نزع السلاح. كانت هامة سواء في هذا المحفل أو في غيره من المحافل المعنية بنزع السلاح. وبإمكان المرء أن يجادل، بدون ريب في أن المرحلة الحاسمة التي يجد فيها هذا المحفل نفسه يمكن أن تؤدي إلى تعقيد المناقشة بشأن التوسيع. وإني لأتفهم هذه الحجة، ولكنني أشعر أن من المفيد أيضاً النظر إلى هذه المسألة من زاوية تعزيز شرعية هذا المحفل وزيادة اهتمام المجتمع الدولي بعمله. وعليه، فإننا نحبذ عقد هذا النقاش وإيجاد طريقة أكثر تنظيماً لإنجاز ذلك بتعيين منسق. ولذا فإن بلدي يودّ أن يعرب عن شكره لسفير البرازيل لجهوده التي ما فتى يبذلها.

وأود أن أختتم حديثي، سيادة الرئيس، بأن أقول إن التوسيع هو، بالنسبة إلى بلدي، قضية سياسية يجب علينا معالجتها.

**السيدة دويوي (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية):** سيادة الرئيس، اسمحوا لي، بداية أن أرحب بكم وأن اعترف بجهودكم التي تبذلونها فيما يخص قضية زيادة عدد أعضاء مؤتمر نزع السلاح والتزامكم بذلك. وإن بيانكم الافتتاحي الذي أدليتم به في ٢٢ آذار/مارس، والذي سلط الأضواء على الدور الهام المنوط بمساهمات البلدان المراقبة فيما يتعلق بدعوتكم إلى تبادل الآراء بين رؤساء مؤتمر نزع السلاح وبين المنسقين الإقليميين والبرازيل، إنما هو أمر نزلته منزلته العظيمة وما هذه الدورة إلا مثال جيد على ذلك الدور.

كما لا يسعنا أن ننسى الحوار الغني الذي قمنا به مع الرئيسين اللذين سبقاكم. الكندي والشيلي، وعليه فإننا نأمل أن يتواصل هذا الاتجاه وأن يزداد تطوراً في المستقبل وأوروغواي تقرّ بجذافيرها الكلمات التي قالها ممثل الفلبين الدائم، السفير غارثيا، نيابة عن المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة، وأود أن أعرب خاصة، عن تقديري لبيانات الأعضاء ممن أخذوا الكلمة اليوم بخصوص العمل الموضوعي الذي يضطلع به هذا المحفل وبخصوص عضويته.

واسمحوا لنا بأن نضم صوتنا إلى أصوات من ذكروا الحاجة إلى تعيين منسق خاص لتيسير المشاورات والشروع في مناقشة جادة وشفافة دون إقصاء لأحد حول زيادة عدد أعضاء مؤتمر نزع السلاح ومختلف الخيارات، دون الإحلال بالنتيجة.

ونحن نذكر، والحزن يملؤنا، أن آخر مناقشة لهذه المسألة في إطار المؤتمر، قد حدثت في عام ٢٠٠١، رغم أن المادة ٢ من النظام الداخلي تنص على أنه ينبغي إعادة النظر في تلك المسألة دورياً. ونحن نرى أن الانتظار لفترة ١٠ سنوات هو أمر كافٍ قبل مناقشة المسألة من جديد. ولذا فإن من دواعي سرورنا أن أعضاء مؤتمر نزع السلاح الحاليين يدعمون مقترحنا القاضي بتعيين منسق خاص لدراسة مسألة توسيع العضوية وعمدوا إلى تعيين السفير ماسيدو سوارش من البرازيل لخبرته الواسعة في هذا المجال. وقد صدر ذلك الاقتراح عن المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة في ٢٤ آذار/مارس من هذا العام وحظي اليوم بدعم مختلف أعضاء المؤتمر.

سيادة الرئيس، إننا نودّ أن نضمّ صوتنا إلى أصوات البلدان التي تنظر، بعين الشك، إلى حالة السُّبات التي دخل فيها مؤتمر نزع السلاح منذ أكثر من ١٠ سنوات. ونحن نشاطر الشواغل التي أعرب عنها في هذا المجلس بخصوص الفشل في التوصل إلى اتفاق من شأنه أن يمكن المؤتمر من الخروج من هذا المأزق، وهي شواغل حدت بالكثير من المتحدثين هنا إلى الإعراب عن عظيم إحباطهم. وهذا المأزق يضع المؤتمر في وضع دقيق لا يسمح له بإحداث أي تغييرات هذا العام.

إننا ندعم التعاون المتعدد الأطراف وعليه فإننا لا نريد أن نستمع دائماً إلى البيانات التي تقول إن مؤتمر نزع السلاح محفل في غاية الأهمية ولكنه لم يعد كذلك الآن وأنه أصبح أمراً تجاوزه الزمن أو أنه دخل في مرحلة من الركود. بل على العكس من ذلك، فإننا بوصفنا من أعضاء الأمم المتحدة المهتمين بدفع عجلة قضية نزع الأسلحة النووية والحدّ من انتشارها إلى الأمام، نأمل أن يصبح المؤتمر كياناً يأخذ بالحدّات ويكُون باب العضوية فيه مفتوحاً، وأن يضطلع بعمل جديد فعلي ودينامي، وأن يأخذ بالحوار والشفافية تمشياً مع مقتضيات اليوم وهذا العصر. لذا فإننا نعتقد أن من بين سبل إعادة تنشيط المؤتمر بحقّ التوسيع في عضويته. وقد أعربت المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة عن دعمها لهذه الفكرة والتزامها بها. وسيؤدي ذلك، دون ريب، إلى التفكير ملياً في سير عمل المؤتمر في الوقت الحالي وفي هيكله مما يمكن

من التغلب على ظاهرة مقاومة التغيير التي أحدثت ضرراً بالغاً، وسيمكّن من إعادة تنشيط المؤتمر بمناقشة الآليات الراهنة لترع السلاح وعدم الانتشار في علاقتها بالتحديات الضخمة التي يطرحها القرن الحادي والعشرون والتي لا يمكن للهيئات والمحافل المتعددة الأطراف أن تدهل عنها باستمرار.

**السيدة خاكيز هواكوخا (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية):** شكراً سيادة الرئيس على جهودكم الرامية إلى طرح هذه المسألة على بساط البحث. وأودّ، في الوقت ذاته، أن أعترف بالعمل الشاق الذي اضطلع به الرؤساء الآخرون في هذه الدورة والدورات التي سبقتها بهدف التواصل مع الدول المراقبة والدول الراغبة في الانضمام إلى مؤتمر نزع السلاح.

ولقد ساند وفدي دائماً وأبداً البدء في مناقشة التغييرات التي لا بُدّ من إدخالها على المؤتمر وتدارسها بالتفصيل. إن بحث مسألة عضوية المؤتمر أمر في غاية الأهمية ليس فقط لأنها من صلب النظام الداخلي بل لأنها ينبغي أن ينظر إليها كذلك على أنها جزء أصيل من عملية تنشيط المؤتمر التي نصبو إليها جميعاً. وعلاوة على ذلك، أودّ أن أؤكد مجدداً على أن مشاركة جميع البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة، وبالطبع جميع بلدان العالم هي أمر في غاية الأهمية، بالنسبة إلى المكسيك لتحقيق تقدم في مجال نزع السلاح. وليس هذا الرأي حكراً على بلدي ولكنه رأي تؤيده الجمعية العامة للأمم المتحدة. وأودّ، في الحقيقة، أن أشير إلى أن الفقرة ٢٨ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى التي كرّستها الأمم المتحدة لترع السلاح والتي أنشأت مؤتمر نزع السلاح، تنص على أن جميع البلدان ترى أن لكل شعوب العالم مصلحة حيوية في تكلل مفاوضات نزع السلاح بالنجاح، وأن من واجب جميع الدول الإسهام في الجهود المبذولة في ميدان نزع السلاح وهذا الرأي حظي بموافقة جميع البلدان؛ وليس الأمر مسألة موقف وطني. لذا فإن وفدي يدعم مناقشة المسألة في إطار مؤتمر نزع السلاح، كجزء من خطة شاملة لإعادة تنشيط المؤتمر غير أنني لا أملك إلا أن أعرب عن أسفي لأن مثل هذا النقاش حول إعادة التنشيط سيحلّ حتماً، محل الجهود المبذولة من أجل الاضطلاع بالعمل الموضوعي وخاصة في الظروف الراهنة التي تعذر فيها على المؤتمر الاضطلاع بذلك العمل أو الوفاء بالولاية الموكلة إليه منذ سنوات عديدة. وسأهمي حديثي بالتأكيد على أننا ينبغي أن نحذر من استبدال مسألة بأخرى أو أن نغير من أولوياتنا. أما الأولوية الراهنة للمؤتمر فينبغي أن تتمثل في إيجاد طريقة للوفاء بالولاية التي لم يتمكن من إنجازها طوال ١٥ عاماً.

**السيد داميرالب (تركيا) (تكلم بالإنكليزية):** سيادة الرئيس أودّ، أن أهنيكم على تنظيم الدورة. ثم أودّ أن أرحب، ثانياً، بسعادة سفيرة الاتحاد الأوروبي. ولقد أصغيت إلى بيانها وما فهمته هو أن هذا البيان لم يُشرك فيه البلدان المرشحة كما أنه لم يكن محل مناقشة. وأملي أن هذا ليس علامة على انكفاء الاتحاد الأوروبي على ذاته. كما أودّ أن أرحب بسفير البرتغال، وهو بلد صديق للغاية. وهناك نقطة أخرى. فأنا أودّ أن أهني سعادة سفير ألمانيا

على المعلومات التي قدمها إلى مؤتمر نزع السلاح حول مبادرة نزع الأسلحة النووية والحدّ من انتشارها.

وفيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح فإننا نرحب، مثلنا في ذلك مثل غيرنا من أطراف مبادرة نزع الأسلحة النووية والحدّ من انتشارها، بإحراز تقدم متواصل، في إطار برنامج عمل متوازن، بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وبشأن غير ذلك من بنود جدول الأعمال. ومن ناحية أخرى، فإن تركيا تأمل أن تؤدي عضوية المؤتمر الحالية إلى إعادة تنشيطه وأن يتم التصدي لشواغل الجميع وأن يتم الشروع في العمل الموضوعي بشأن القضايا الجوهرية وأن يتم الخروج من حالة الجمود التي طال أمدها. ولبلوغ هذه الغاية، علينا أن نسعى جاهدين إلى مواصلة التركيز على مهمتنا الرئيسية ألا وهي الخروج ببرنامج عمل توافقي والبدء في مفاوضات في أقرب الآجال. ذلك أن تقدم عملنا لن يؤدي فحسب إلى اختراق تمسّ إليه الحاجة كثيراً فيما يتعلق بالجهود المبذولة في جنيف من أجل التوصل إلى الحدّ من انتشار الأسلحة النووية بل سيكون له تداعيات أوسع فيما يتعلق بسائر أنشطة نزع السلاح المتعددة الأطراف داخل الأمم المتحدة وفي غيرها من المحافل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): إلى هنا، في اعتقادي نأتي إلى ختام أعمالنا اليوم. وستكون مواعيد الاجتماعات بالنسبة إلى باقي الأسبوع وفقاً لما جاء في الوثيقة CD/WP.565/Rev.1 وهي كالتالي: جلستان غير رسميتين بشأن البندين ١ و ٢ الأولى في تمام الساعة الثالثة من بعد ظهر اليوم في قاعة الاجتماعات هذه، والثانية في تمام الساعة العاشرة من صباح الغد في القاعة ذاتها، وأود أن أعرب عن جزيل شكري للبلدان التي أرسلت خبراء إلى الجلسة غير الرسمية. وعلاوة على ذلك سيعقد جلستان غير رسميتين بشأن البند ٤ من جدول الأعمال يوم ١٩ أيار/مايو، إحداهما في الفترة الصباحية والثانية فترة الظهر. ترفع هذه الجلسة العامة الرسمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٢.